الباب الرابع

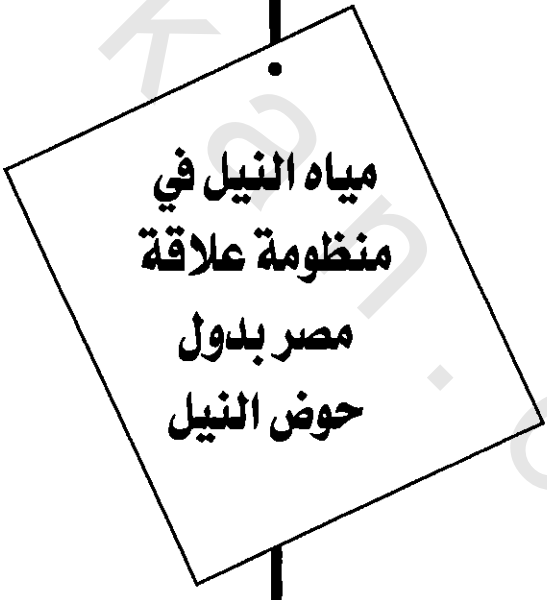

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

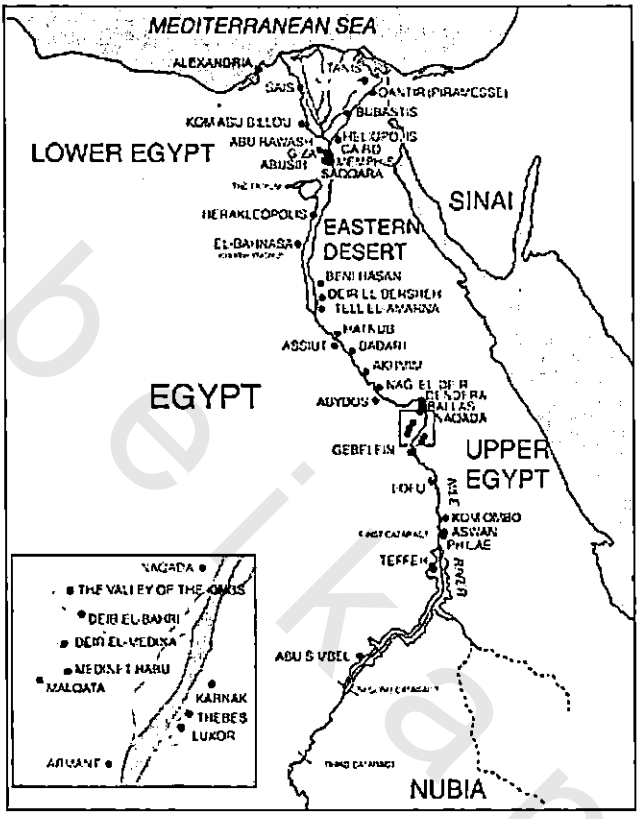

يستمد نهر النيل مياهه من ثلاثة مصادر رئيسيه أولها الهضبة الأثيوبيه وثانيها الهضبة الاستوائيه وثالثها حوض بحر الغزال .

* وتعد الهضبة الحبشيه أهم منابع النيل حيث تمده بحوالى ٨٥ ٪ من متوسط الايراد السنوى – ٧١ مليار متر مكعب سنوى – وتتجمع مياه الهضبة الاثيوبيه فى ثلاثة أنهار هى نهر السوباط والنيل الأزرق ونهر عطبره .

فنهر السوباط يلتقى بالنيل الأبيض عند مدينة ملكال بجنوب السودان ويبلغ متوسط ايراده السنوى مقدرا عند أسوان ١١ مليار متر مكعب ويعتبر نهر البارو ونهر البيبور أهم الفروع له .

أما النيل الأزرق فيلتقى بالنيل الأبيض عند مدينة الخرطوم . ويبلغ متوسط ايراده السنوى مقدرا عند أسوان ٤٨ مليار متر مكعب . ويستجمع النيل الأزرق مياهه من عدد من الأنهار التى تنبع من جبال الهضبة الأثيوبيه ومن بحيرة تانا .. أما نهر عطبره فهو يتلقى بالنيل الرئيسى قرب الحدود المصرية السودانيه ويبلغ متوسط

ايراده السنوى مقدرا عند أسوان حوالى ٥ر١١ مليار متر مكعب .

* وتمثل الهضبة الاستوائيه أكثر المصادر إنتظاما فى إمداد نهر النيل بالمياه على مدار العام . ويبلغ متوسط الايراد السنوى مقدرا عند أسوان حوالى ١٣ مليار متر مكعب . وتتوزع تلك المياه من مصادر مختلفة هى بحيرة فيكتوريا وبحيرة كيوجا وبحيرة ألبرت وبحر الجبل .

* أما حوض بحر الغزال فهو يضم مجموعة من الأنهار الصغيره التى تنبع من المناطق الجبلبه بالسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى . ويبلغ الايراد السنوى المتوسط لهذه الأنهار حوالى ١ر١٥ مليار متر مكعب لكن مايصل منها للنيل لايزيد عن نصف مليار متر مكعب ويتم فقد الباقى فى مناطق المستنقعات .

ويعد نهر النيل أطول أنهار العالم بنحو ٦٨٥٠ كيلو متر من منابعه بالجنوب الشرقى للقارة الافريقيه الى مصبه بالبحر المتوسط . بينما يأتى بالمركز السادس عالميا من حيث مساحة حوضه البالغه ٩ر٢ مليون كيلو متر مربع بعد نهر المازون بأمريكا الجنوبيه ونهر زائير ونهر المسيسبى بأمريكا الشماليه ونهر لابلاتا – بارانا بالجنوب الامريكى ونهر لينا بآسيا .

ونهر النيل هو النهر الوحيد بالعالم الذى يجرى من الجنوب الى الشمال فى استقامه غير عاديه . وهو يقطع أكثر من ٣٤ درجة عرض مابين منابعه عند هضبة البحيرات الاستوائية ومصبه بالبحر الأبيض المتوسط . ويختلف ايراد النيل مابين عام وآخر حيث يتراوح مابين ٤٢ مليار متر مكعب الى ١٥٠ مليار متر مكعب . وبلغ متوسط الإيراد السنوى للنيل مقدرا عند أسوان خلال القرن العشرين بنحو ٨٤ مليار متر مكعب .

ويكتسب نهر النيل أهميه رئيسية بالنسبة لمصر حيث يعتبر المورد الرئيسى للمياه بها . حيث تبلغ حصة مصر منه ٥ر٥٥ مليار متر مكعب تمثل نسبة ٣ر٧٩٪ من

الموارد المائية فى مصر . حيث تعتمد الزارعة المصرية عليه بشكل رئيسى بالاضافة الى استخدامه فى النقل النهرى الداخلى . كما تتم الاستفاده من تدفق مياهه فى مشروعات توليد الكهرباء . كما يعد النيل من أهم مصادر الثروة السمكية فى مصر .

ونظرا لثبات حصة مصر من مياه النيل عند ٥ر٥٥ مليار متر مكعب سنويا فقد أدت الزيادة السكانية التى شهدتها مصر بالنصف الثانى من القرن العشرين . إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من تلك الحصة بشكل ملحوظ من حوالى ٢٧٠٠ متر مكعب سنويا للفرد عام ١٩٥٠ الى ٨٥٨ متر مكعب عام ٢٠٠٠ . ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد الى ٥٣٤ متر مربع عام ٢٠٣٠ .

واذا كانت كميات الهطول المطرى السنوى على حوض النيل تقدر بحوالى ١٦٦٠ مليار متر مكعب . فان جميع بلدان حوض النيل عدا مصر تتمتع بوفره فى مواردها المائيه من المنظور الكمى – عدا مصر – نظرا لوقوعها فى الاقليم المناخى الاستوائى المطير .

وتنخفض درجة اعتماد جميع بلدان حوض النيل – عدا مصر – على مياه نهر النيل فى سد احتياجاتها المائيه . حيث تعتمد تلك البلدان على مصادر مائيه أخرى أساسيه لتأمين احتياجاتها المائيه بخلاف نهر النيل . الذى لايعدو أن يكون مصدرا ثانويا بالنسبة لتلك الدول . حيث تصل نسبة اعتماد دول حوض النيل على مياه النيل بالمقارنه الى المصادر المائيه الأخرى المتاحه . ١٥ر٤ ٪ بروانـدا و١١ر٩ ٪ بالسودان و٦ر٦ ٪ بكينيا و٢ر٨ ٪ فى بورندى . و٢ ٪ فى أثيوبيا و٥ر١٣ فى تنزانيا و٠ر٣ ٪ فى أوغندا و٠ر١ ٪ فى الكونغو الديموقراطيه بينما تزيد النسبة عن الثمانين بالمئة.

وتنظم حصول مصر على حصتها من النيل عدد من الإتفاقات مع دول الحوض . حيث توجد اتفاقات ثنائية بين مصر وبعض تلك الدول .

الاتفاقيات الخاصة بالهضبة الأثيوبيه

- بروتوكول روما ١٨٩١ بين كل من بريطانيا كممثلة عن مصر وإيطاليا التى كانت تحتل أثيوبيا فى ذلك الوقت . بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى شرق أفريقيا . وتعهدت ايطاليا فى الماده الثالثة بتلك الاتفاقيه بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الرى على نهر عطبره يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل .

- اتفاقية أديس أبابا ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا والتى تعهد فيها امبراطور أثيوبيا . بعدم إقامة أو السماح بإقامة أية منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط . من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانيه والحكومه السودانيه .

- اتفاقية لندن ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا . والتى نص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معا على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده الى مصر .

- اتفاقية روما ١٩٢٥ بين بريطانيا وايطاليا بموجب خطابات متبادله . تعترف فيها ايطاليا بالحقوق المائية المكتسبه لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما . وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهه نحو النيل الرئيسى .

- إطار التعاون الموقع بالقاهره عام ١٩٩٣ بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بعدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى . وضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها واحترام القوانين الدوليه . وكذلك التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض اقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد .

الاتفاقات الخاصة بالهضبة الاستوائية

تعد الهضبة الاستوائيه المصدر الثانى لمياه النيل وتضم ستة دول هى : كينيا وتنزانيا وأوغندا والكونغو الديموقراطيه ورواندا وبورندى . حيث تنظم العلاقة المائية بين مصر وتلك الدول عددا من الاتفاقات أهمها :

- اتفاقية لندن ١٩٠٦ بين بريطانيا والكونغو وهى تعديل لاتفاقية سبق توقيعها بين الطرفين فى مايو ١٨٩٤ . بأن تتعهد الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أى اشغالات على نهر السمليكى أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة ألبرت مالم يتم الاتفاق مع حكومة السودان .

- اتفاقية ١٩٢٩ وهى عباره عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصرى وبين المندوب السامى البريطانى . بألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات . التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعه تحت الاداره البريطانيه . من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

- اتفاقية لندن ١٩٣٤ بين بريطانيا نيابة عن تنجانيقا – تنزانيا حاليا – وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وأوروندى – رواندا وبورندى حاليا – وتتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا .

- اتفاقية ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص انشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا . وتعهدت بريطانيا فى تلك الاتفاقيه نيابة عن

أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء . لن يكون من شأنها خفض المياه التى تصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أى اضرار بمصلحة مصر .

- اتفاقية ١٩٩١ بين مصر وأوغندا والتى كان أهم ماورد بها أن السياسة التنظيميه المائية لبحيرة فيكتوريا . يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنه بما لايؤثر على احتياجات مصر المائية .

◆◆◆

اتفاقيات المياه الموقعة بين مصر والسودان

- اتفاقية ١٩٢٩ :

بين رئيس الوزراء المصرى والمندوب السامى البريطانى والتى تنظم العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائيه والعلاقة المائيه بين مصر والسودان . وكان أهم ماجاء بها الاشارة الى أن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التى يستخدمها السودان من مياه النيل . دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخيه فى تلك المياه .

وألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومه المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى تبع سواء من السودان أو البلاد الواقعه تحت الإدارة البريطانيه . من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

- اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان :

وجاءت مكمله لاتفاقية ١٩٢٩ حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصله لكل من مصر والسودان . فى ظل المتغيرات الجديده التى ظهرت آنذاك والخاصة بالرغبة فى انشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة ايراد النهر وإقامة عدد من الخزانات فى أسوان . وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وكذلك حق السودان . وموافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى .وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق ومايستتبعه من أعمال تلزم السودان لاستغلال

حصته .

كما نصت الاتفاقية على أن توزيع الفائده المائيه من السد العالى تتوزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على ٥ر١٤ مليار متر مكعب . وتحصل مصر على ٥ر٧ مليار متر مكعب ليصل اجمالى حصة كل دوله سنويا الى ٥ر٥٥ مليار متر مكعب لمصر و٥ر١٨ مليار متر مكعب للسودان . بالاضافة لقيام السودان بالاتفاق مع مصر على انشاء مشروعات زيادة ايراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعه فى بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض . على أن يتم توزيع الفائدة المائيه والتكلفة الماليه الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين . وكذلك إنشاء هيئة فنيه دائمة مشتركه لمياه النيل بين مصر والسودان .

◆◆◆

آليات التعاون الاقليمى بين دول حوض النيل

- **هيئة مياه النيل :**

تم انشاء هيئة فنيه دائمه مشتركه لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية ١٩٥٩ تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر . وتضم هيئة مياه النيل لجنة فنيه تجمع خبراء من مصر والسودان وتجتمع دوريا لحل أى مشاكل تعترض تنفيذ اتفاقية ١٩٥٩ .

- **مشروع الهيدروميت :**

ويعنى بدراسة الأرصاد الجويه والمائيه لحوض البحيرات الاستوائيه ووضع خطط تنمية الموارد المائيه ودراسة الإتزان المائى لنهر النيل . وقد بدأ المشروع عام ١٩٦٧ بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهى : مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان . وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبورندى والكونغو الديموقراطيه ثم انضمت إليها اثيوبيا بصفة مراقب . وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد فى مجمعات الأمطار الرئيسيه . وهى بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت وقد حظى بتمويل دولى من العديد من الدول المانحه وبرنامج الأمم المتحده الائتمانى ومنظمة الأرصاد العالميه .

- **تجمع الأندوجو :**

ويعنى الأخوه باللغة السواحيليه وكانت مصر صاحبة فكرة إنشاءه بتأييد من الكونغو الديمقراطية – زائير سابقا – والسودان . ويضم أغلب دول حوض النيل بمنطقة شرق ووسط أفريقيا . حيث تم الاعلان عن انشاءه خلال انعقاد المؤتمر

الوزارى الأول لدول حوض النيل بالخرطوم عام ١٩٨٣ . وكانت أهداف التجمع التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعه تجاه القضايا الاقليميه . ودعم التعاون بين دول المجموعه فى مجال التنميه . وتبادل الخبرات فى كافة المجالات بهدف دعم التعاون الاقليمى ودعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء بالاتفاقيه . إلا أن التجمع صادفته كثير من العقبات التى حالت دون تحقيق أهدافه . ومنها نقص التمويل الكافى لتمويل مشروعاته والتنافس الدائم بين اثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعه الدائمه .

- **تجمع التيكونيل :**

وهو تجمع للتعاون الفنى بين دول حوض النيل بمجال التنمية وحماية البيئة . وقد أنشىء التجمع فى ديسمبر ١٩٩٢ بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين وهي: مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطيه . وحصلت باقى الدول على صفة مراقب واستمر مشروع التيكو نيل خلال الفترة من ١٩٩٢ – ١٩٩٨ . والذى يعد أول آليه منظمة تجمع دول الحوض بخطه شامله تضمنت ٢٢ مشروعا . من أهمها مشروع إعداد اطار للتعاون الاقليمى القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل . والذى شكلت له لجنة فنيه قانونيه تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دورى عدة مرات كل عام . وقد تحولت تلك اللجنه فى عام ٢٠٠٢ الى لجنة تفاوضية مشتركه .

- **مبادرة حوض النيل ١٩٩٩**

تهدف المبادره الى تشكيل كيان قانونى اقليمى يقوم على مفهوم المنفعة للجميع ولأول مره انضمت إليه كل دول حوض النيل . بصفة أعضاء عاملين باستثناء اريتريا بصفة مراقب . وتهدف المبادره إلى : الوصول إلى تنمية مستدامه بالمجالات

الاقتصاديه والاجتماعيه من خلال الاستغلال المتساوى للامكانيات المشتركه التى يوفرها حوض نهر النيل . والعمل على فاعلية نظم ادارة المياه بين دول حوض النيل والاستخدام الأمثل للموارد المائيه . والعمل على دفع آليات التعاون المشترك بين دول النهر . والعمل على استئصال الفقر والتنمية الاقتصاديه بين دول حوض النيل . والتأكد من فاعلية نتائج برنامج التعاون بين الدول وانتقالها من مرحلة التخطيط الى مرحلة التنفيذ .

واشتملت المبادره على ٢٢ مشروعا موزعه على محورين أحدهما مشروعات : الرؤية المشتركه على مستوى دول الحوض العشر . وقد توزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها . واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقى . والآخر مشروعات الأحواض الفرعيه مثل مشروعات نيل هضبة البحيرات الاستوائيه ومشروعات النيل الشرقى .

ومن أهم المشروعات التى تمت على المستوى الجماعى مشروع النموذج الرياضى لحساب كميات المياه بهدف تعظيم الاستفاده من الموارد المائيه فى كل دوله من دول حوض النيل . من خلال تطبيق نتائج نموذج رياضى مبتكر وجديد لأول مره على مستوى العالم كله . لحساب الموارد المائيه لكل دوله على حده ثم دول حوض النيل مجتمعه . كما يمكن حساب كميات الموارد المائيه المستقبليه بدقه ومن ثم تحديد طرق التعامل مع هذه الموارد سواء فى حالة الزياده أو فى حالة النقصان .

- **مشروع الربط الكهربائى**

ويهدف الى توليد الطاقة الكهرومائية النظيفه من المنابع الاثيوبيه فى السودان ومصر والربط الكهربائى بين السودان وأثيوبيا .

◆◆◆